جودة المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية – دراسة حالة الشركات المسعرة في بورصة الجزائر

The quality of financial information in light of the Financial Accounting System and International Accounting Standards - a case study of listed Algerian companies

بغريش محمد*	بلعجوز حسين
جامعة محمد بوضياف المسيلة –الجزائر-	جامعة محمد بوضياف المسيلة –الجزائر-
mohamed.beghriche@univ-constantine2.dz	*h_beladjouz@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 07 /10/ 2021 تاريخ القبول: 29 /11/ 2021 تاريخ النشر: 31 /12/ 2021

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر اعتماد النظام المحاسبي المالي الجزائري وأثر تبني معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المالية، وذلك من خلال دراسة جودة المعلومة المالية في بعض الدول التي اعتمدت المعايير الدولية باعتماد منهج المسح الوثائقي؛ ودراسة جودة المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي من خلال تحليل مخرجات المحاسبة من قوائم وتقارير مالية لشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 باعتماد طريقة المتغيرات الوهمية.(dummy variables)

وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية كان له أثر ايجابي على جودة المعلومة المالية؛ لكن هذا الأثر مرتبط بالبيئة المحاسبية؛ ومرتبط بكيفية الفهم ومدى الالتزام بالتطبيق للنظام المحاسبي المالي وللمعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: جودة، شركات مساهمة مدرجة في بورصة الجزائر، قوائم وتقارير مالية، معايير محاسبة دولية، معلومة مالية، نظام محاسبي مالي.

تصنيف *JEL*: M41 ; G39.

Abstract :

This study aimed to know the impact of the adoption of the Financial Accounting System (SCF) and International Accounting Standards (IAS) on the quality of financial information. By studying the quality of financial information in some countries which have adopted these standards; using a documentary survey approach. And studying the quality of financial information in light of the SCF; by analysing the financial statements and reports of Algerian listed companies for the period 2015-2018; using the dummy variables method.

The study found that the adoption of the SCF and IAS had a positive impact on the quality of financial information; but this impact is linked to the accounting environment; as well as how the SCF and IAS should be understood and adhered to.

Keywords: Algerian listed companies, Financial accounting system, Financial information, financial statements and reports, International accounting standards, Quality.

JEL classification codes: M41 ; G39.

* المؤلف المرسل : بغريش محمد، *mohamed.beghriche@univ-constantine2.dz* .

مقدمة:

لقد حظيت المعلومة المالية باهتمام متزايد من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) قصد توفير معلومات مالية ذات جودة تلبي حاجيات مختلف مستخدمي القوائم و التقارير المالية، وتعتبر جهود المجلسين (IASB & FASB) لوضع اطار نظري لعرض القوائم المالية من أكبر الجهود في تطوير المحاسبة على مر التاريخ و خاصة بعد أزمة انرون 2002 "Enron"؛ و التي تعد من أكبر الفضائح المالية التي شهدها العالم و التي كان لها تأثير على مهنة التدقيق الخارجي؛ القوائم المالية؛ لجان الرقابة المالية؛ ومجالس ادارة الشركات، مما نتج عنه أزمة ثقة في المحاسبة وفي الإبلاغ المالي بصفة عامة وما تلاها من سقوط مكتب المراجعة أرثر أندرسون Arthur Andersenبسبب تهمة تمزيق الوثائق الثبوتية المرتبطة بشركة انرون و اعاقة عمل العدالة، هذا المكتب كان يعد من بين أكبر خمس مكاتب تدقيق (big 5) في العالم.

وبهدف استرجاع الثقة في المحاسبة وفي المعلومة المالية شهدت المحاسبة ثورة في مجال المعايير، خاصة بعد صدور قرار البرلمان الأوروبي 1606 في 19 جويلية 2002 و القاضي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقرير المالي IAS/IFRS[1] (مزياني، 2009) (Lenormand و Touchais، 2009)؛ والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005، وما تبعه من مراجعة العديد من معايير المحاسبة الدولية و ظهور معايير اعداد التقرير المالي IFRS والتي جاءت من أجل أن تكمل وتعوض معايير المحاسبة الدوليةIAS ، إلا أنه سرعان ما ظهرت الأزمة المالية لسنة 2008 حيث وجهت أصابع الاتهام الى المعايير و إلى سوء استخدام القيمة العادلة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصة (SEC) سنة 2010 تقريرا تؤكد فيه دعمها ل (IFRS)وهذا ما فتح النقاش حول امكانية تبني هذه المعايير (Zogning، 2013)؛ وظهر التعاون والتقارب ما بين (FASB) و (IASB) من أجل تقليص الفجوة في الممارسة المحاسبية حيث أصبحت حاليا IFRS في الولايات المتحدة الأمريكية مطلوبة ومسموحة للمؤسسات الأجنبية من أجل الإدراج في السوق المالي، ولا تزال الاجتهادات متواصلة الى يوم كتابة هذه الدراسة؛ فقد أطلق رئيس IASB بتاريخ 05 نوفمبر 2019 خلال الندوة السنوية Eumedion في هولندا نقاش حول التقرير المالي؛ وقد خصص لدراسة القوائم المالية الأساسية من أجل تحسين هيكل وفعالية الاتصال communication للقوائم المالية؛ وكذلك التقرير عن التنمية المستدامة (hoogevorset، 2019) .

مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB؛ ينصح الدول بتبني المعايير، كونها تقدم في المجموع قواعد محاسبية مقبولة عالميا تضمن الشفافية و تحسن من المقارنة دوليا وتزيد من جودة المعلومة المالية وتسمح لمستخدمي المعلومة المالية باتخاذ قرارات اقتصادية واضحة (Marina، 2018)، وقد بلغ

عدد الدول التي تبنت معايير المحاسبة الدولية حتى سنة 2019 – 166 دولة- فيما تباينت درجة التبني فيما بين الإجباري بالنسبة للشركات الوطنية المسعرة في البورصة؛ و المسموح بها لكنها غير مطلوبة للشركات الوطنية المسعرة في البورصة؛ ومطلوبة أو مسموح بها للإدراج من قبل الشركات الأجنبية؛ المعايير للمؤسسات الصغير والمتوسطة مطلوبة أو مسموح بها؛ وأخيرا المعايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار الدراسة (IFRS Foundation، 2019).

الجزائر مثلها مثل بقية دول العالم لم تكن في منأى عن الأزمات المالية؛ ولعل أزمة بنك الخليفة أفضل مثال، لذلك قامت الجزائر وعلى غرار بقية دول العالم بتبني استراتيجية لإصلاح نظامها المحاسبي حتى يتماشى مع بيئة الأعمال الجديدة والمتسمة بزيادة العولمة المالية والإقتصادية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات، وظهور ممارسات لم تكن مألوفة من قبل، والتي عجز المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والمنظومة القانونية عن استيعابها، ما تمخض عنه ظهور النظام المحاسبي المالي (SCF) والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح جانفي 2010، لذلك فالتساؤل الرئيس لهذه الدراسة :

ما هو أثر تبني معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية المتضمنة في القوائم والتقارير المالية للمؤسسة؟

لتسهيل الإجابة عن التساؤل الرئيس يمكننا طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المالية؟
- ما هو أثر تبني النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية؟
- هل تتميز المعلومات المالية للشركات الجزائرية الدرجة في البورصة بالجودة؟

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

- أدى تبني معايير المحاسبة الدولية في مختلف دول العالم إلى زيادة جودة المعلومة المالية.
- أدى اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى زيادة جودة المعلومة المالية.
- تتميز المعلومة المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2015-2018 بالجودة .

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تبني IAS على جودة المعلومة في مختلف الدول، وأثر تبني SCF في الجزائر على جودة المعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية للمؤسسة، كما تهدف الى اختبار جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة للفترة 2015-2018.

أما فيما يخص منهجية الدراسة، وبما أن الجزائر لم تتبن IAS، و لكن قامت بإصدار نظام محاسبي مالي مستمد منها، لذلك سوف نقوم بدراسة الأثر على جودة المعلومة المالية في ظل تبني IAS من خلال منهج المسح الوثائقي (الأرشيفي) في الدول التي اعتمدت IAS، والمنهج الاستقرائي من خلال دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية الخاضعة ل SCF واطلاق حكم عام على باقي المؤسسات؛ أي الانتقال من الخاص الى العام ومن الجزء الى الكل؛ وذلك من خلال المنهج التحليلي لمعرفة أثر تبني SCF على جودة المعلومة المالية، مع اعتماد أسلوب دراسة حالة على القوائم والتقارير المالية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2015-2018.

من أجل الإجابة على الإشكالية، قمنا بتقسيم دراستنا إلى أربع أقسام؛ القسم الأول الأدبيات النظرية للدراسة والذين تناولنا من خلاله جودة المعلومة المالية والقوائم والتقارير المالية؛ الدراسات السابقة؛ والقيمة المتوقعة من دراستنا الحالية، القسم الثاني أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومة، والذي تناولنا من خلاله قواعد عرض المعلومة المالية وفق (SCF)؛ وجودة المعلومات المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، والقسم الثالث مناقشة نتائج الدراسة، وأخيرا خاتمة.

I- الأدبيات النظرية للدراسة

تتلخص الأدبيات النظرية للدراسة في تعريف جودة المعلومة المالية؛ عرض بعض الدراسات السابقة والتي لها ارتباط بموضوع البحث؛ وتبيان خصوصية الدراسة الحالية والقيمة المضافة المتوقعة منها.

1.جودة المعلومة المالية والقوائم والتقارير المالية

1.1.تعريف جودة المعلومة المالية

الجودة لغة؛ من الفعل جاد، يقال جاد المتاع وجاد العمل فهو جيد، ويقال جاد المطر أي كثُر، وأجاد أي أتي بالجيد من قول أو عمل، وتجوّد في العمل تأنّق فيه (مجمع اللغة العربية، 2004).

أما اصطلاحا، فتعددت تعاريف الجودة واختلف باختلاف أساس التقدير، فهناك من ينظر إلى الجودة أنها مطابقة لخصائص محددة مسبقا؛ ومنهم من ينظر إليها بصفتها ملائمة للاستخدام؛ وآخرون ينظرون إليها بصفتها نظاما شاملا يوجه مجهودات المؤسسة نحو استجابة للحاجات الفعلية والمتوقعة (عبد السيد، 2009).

أما فيما يخص تعريف جودة المعلومة المالية فهي كذلك متعددة؛ لكن أهمها هو ما جاء في الإطار المفاهيمي رقم 2 لـ FASB: "المعلومة المالية ملائمة لاتخاذ القرار؛ موثوقة عند العرض؛ قابلة للتأكد؛ في

الوقت المناسب؛ مفهومة وقابلة للمقارنة" (Frings، Frings، و Mastilak، 2012). هذا التعريف اعتمد عليه لاحقا أغلب منظري المحاسبة كونه ركز على ما يعرف بالخصائص النوعية للمعلومات المالية[2].

2.1.الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

لخصت الخصائص النوعية للمعلومات المالية في قائمة المفاهيم رقم 2 والتي نشرها FASB شهر ماي 1980 (الشيرازي، 1990)، حيث أن أهداف القوائم والتقارير المالية الموجهة لمختلف المستخدمين هي القاعدة العامة لتقييم البدائل المحاسبية، فما دام هناك مجال للمفاضلة بين مختلف بدائل القياس والإفصاح فإنه يتم اختيار البديل الذي يتيح معلومات أجود وأكثر فائدة في اتخاذ القرار، إلا أن ذلك مربوط بقيد رئيسي متمثل في التكلفة والعائد المتوقع من ورائها، فالمعلومات المالية متاحة بدون تكلفة أو بتكلفة قليلة يتحملها بعض المستخدمين الراغبين في الحصول على المعلومة واستخدامها، وتتحمل المؤسسات تكاليف اعداد ونشر المعلومات، هذه التكاليف تقابلها مزايا أهمها توفير فرص في سوق رأس المال (هندريكسن، 2005)، إضافة إلى ذلك هناك خصائص متعلقة بالمستخدم على رأسها قابلية الفهم، ومعيار حاكم متمثل في المنفعة أو الفائدة لاتخاذ القرار.

والخصائص النوعية للمعلومات المالية هي نوعين؛ خصائص رئيسية ممثلة في الملاءمة والمصداقية إضافة إلى مكوناتهما، وخصائص ثانوية وهما الثبات وقابلية المقارنة.

الملاءمة وتعني أنه حتى تكون المعلومات المالية ملائمة يجب أن تؤثر في اتخاذ القرار، وحتى تكون كذلك يجب أن تتوافر على خصائص فرعية ممثلة في التوقيت المناسب والقدرة على التنبؤ والقدرة على التقييم الارتدادي.

أما المصداقية أو الثقة، فتعني أن المعلومات المالية تتسم بالثقة بقدر خلوها من الخطأ والتحيز (كيسو و ويجانت، 2005)، وحتى تكون المعلومات صادقة يجب أن تتوافر على خصائص ثانوية ممثلة في الصدق في التعبير وإمكانية التثبت من المعلومات.

3.1.القوائم والتقارير المالية

تعد القوائم والتقارير المالية المصدر الرئيسي للمعلومة المالية، وقد اكتفت المحاسبة لمدة طويلة من الزمن بقائمتين ماليتين أساسيتين فقط وهما الميزانية وحساب النتيجة، إلى أن أصدر FASB الإطار المفاهيمي، حيث ارتفع عدد القوائم المالية الأساسية إلى أربع قوائم ممثلة في الميزانية (قائمة المركز المالي)؛ حساب النتيجة (قائمة الدخل)؛ جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفق النقدي)؛ وجدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية)، إضافة القوائم المالية الأساسية هناك القوائم

المالية الثانوية وأهمها الملحق، إضافة إلى مختلف التقارير التي تصدرها إدارة المؤسسة مثل تقارير مجلس الإدارة.

ما يميز العلاقة الموجودة بين مختلف القوائم المالية هو وجود ترابط وتكامل بينها (حنان، 2006)، حيث أنها تخضع لنفس عملية القياس ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة، وتعكس معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية الخاصة بالمؤسسة، هذا ما يسمح بتلبية مختلف احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية، مع إمكانية عرض والإفصاح عن المعلومات التي تراها الإدارة مناسبة وتلبي حاجيات المستخدمين بالإعتماد على القوائم المالية الثانوية والتقارير المالية.

2.الدراسات السابقة

يذهب الكثير من الباحثين الى أن IAS/IFRS تضفي جودة كبيرة على المعلومات المالية) الحطاب، 2012) (Daske و Gebhardt، 2006) (Lenormand و Touchais، 2009) (Saadi، 2014)؛

حيث يرى كل من dask وGebhardt أن اعتماد نظام محاسبي موحد يزيد من القدرة على المقارنة والشفافية، كما أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS – IFRS-US GAAP) في ألمانيا؛ سويسرا والنمسا سواء بصفة اجبارية أو اختيارية تؤدي الى معلومات مالية عالية الجودة، ويؤدي في النهاية الى ارتفاع السيولة في اسواق رأس المال وانخفاض تكلفة رأس المال، كما أن جودة الإفصاح قد زادت بشكل ملحوظ بالنسبة للشركات التي تطبق المعايير المتعارف عليها؛ لا سيما IFRS (Daske و Gebhardt، 2006).

كما يرى Lenormand &Touchaisأن IAS/IFRS ومعايير المحاسبة المحلية الفرنسية كلاهما ملائمين؛ الا أن IAS/IFRS تعطي معلومات اضافية، وقد ترجم تبني المعايير بزيادة النتيجة والأموال الخاصة، حيث قام الباحثين بمقارنة أثر IAS/IFRS والمرجعية المحاسبية الفرنسية على المعلومة المالية من خلال التركيز على خاصية الملاءمة بالاعتماد على مدخل ملاءمة القيمةValue Relevance ؛ والذي يسمح بتحليل قدرة المعلومة وفق IFRS على عرض الأحداث المعنوية في قيمة السوق (سعر عائد السوق) والمستخدم من طرف المستثمرين (Lenormand و Touchais، 2009).

أما SAADI فقد جاء بدراسة تعد امتداد واستكمال لدراسة "Lenormand & Touchais 2009" لكن لفترة زمنية أطول (2001-2007) وهذا من أجل اختبار المحتوى الإعلامي لحساب النتائج قبل وبعد التبني الإجباري للمعايير IFRS في بيئة الأعمال الفرنسية؛ بهدف المقارنة ومعرفة ما مدى ملاءمة النتيجة الصافية للمستثمرين في إطار المرجعية المحاسبية لـ IFRS ، وقد توصل الى أن هناك تحسن في المحتوى الإعلامي للنتيجة الصافية منذ دخول المعايير IAS/IFRS في 2005 حيز التنفيذ، هذه المعايير

الدولية أكثر ملاءمة من المعايير الفرنسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية والتي تعطي معلومات للمستثمرين عن السوق المالي الفرنسي (Saadi، 2014).

أما الحطاب؛ فيرى من خلال دراسة احصائية أعدت لمعرفة أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المنشورة للشركات الأردنية؛ حيث تعد المحاسبة على أساس القيمة العادلة من بين أهم الأسس التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية، وقد توصلت هذه الدراسة الى أن هناك أثر إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة، و كان هذا التأثير لصالح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في الملاءمة؛ التمثيل الصادق؛ القابلية للمقارنة؛ القابلية للفهم؛ القابلية للتحقق؛ والتوقيت المناسب، مما من شأنه أن ينعكس إيجابا على مستخدمي هذه المعلومات (الحطاب، 2012).

في حين يذهب بعض الباحثين الى أن تبني IAS/IFRS لا يحسن بالضرورة من جودة المعلومة المالية؛ كما ان دورها اتجاه المعلومة يبقى غير واضح؛ ويؤدي إلى نتائج متفاوتة؛

حيث يرى Christensen وآخرون؛ في دراسة هدفت إلى معرفة أثر تبني IFRS على توصيل المعلومة المالية و على زيادة جودة المحاسبة، و ذلك من خلال دراسة بيئة الأعمال الألمانية لكن مع التفرقة ما بين التبني الاختياري (الطوعي) للمعايير والتبني الإجباري، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المعايير الدولية IFRS حسنت فقط من المعلومات المالية للشركات التي كانت لها حوافز لتبنيها، أي الجهات المتبنية طوعا، كما أن الشركات التي أجبرت على تبني المعايير الدولية ولم تكن لها الرغبة في ذلك وقاومت ذلك؛ لها روابط أوثق مع البنوك و المساهمين بما يتماشى مع انخفاض الحوافز لمعايير المحاسبة الأكثر شمولا، ومنه لا مبرر للاستنتاج من الأدلة على التغيرات في جودة المحاسبة حول التبني الطوعي بأن IFRS بحد ذاتها تعمل على تحسين جودة المحاسبة (Christensen، Lee، Walker، و Zeng، 2015).

كما أن هناك دراسات اهتمت بأثر الأنظمة المحاسبية المحلية والمستوحاة من IAS/IFRS على جودة المعلومة المالية، بما في ذلك أثر SCF الجزائري على جودة المعلومة المالية والإفصاح في القوائم المالية، منها:

دراسة دواق وبلعجوز؛ والتي هدفت إلى معرفة مدى التزام الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي IAS1 ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي للفترة الممتدة من 2015 إلى 2017؛ وذلك من خلال تطبيق اختبار ثنائي الحد(Binominal test) ، وقد

توصلت إلى أن الشركات الجزائرية عينة الدراسة تقوم بإعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 بنسبة إجمالية 59% (دواق و بلعجوز، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة 2015-2017، 2018).

وفي دراسة أخرى لدواق وفرحات؛ و التي هدفت إلى تبيان دور الشفافية في الإفصاح لتحقيق معلومات محاسبية ذات جودة؛ و بشكل مفصل في القوائم و التقارير المالية التي تصدرها الشركات؛ بالشكل الذي يوفر معلومات شاملة ومفصلة تخدم جميع الأطراف المهتمة وبأقل التكاليف؛ مع التقليل من عدم التماثل في المعلومات المفصح عنها بين جميع الأطراف الخارجية والداخلية، وقد تم إجراء هذه الدراسة بالإعتماد على المنهج الوصفي، وقد توصلت إلى أن الشفافية في الإفصاح المحاسبي إحدى الخصائص الرئيسية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية؛ كما أنها تلعب دورا أساسيا في الحد من عدم تماثل المعلومات بين مختلف مستخدمي المعلومة المحاسبية (دواق و فرحات، الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، 2019).

وفي دراسة فداوي؛ والتي هدفت إلى معرفة مدى إلتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)، مع اختيار عينة مكونة من أربع شركات فقط ودراسة افصاحها بالاعتماد عل طريقة المتغيرات الوهمية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النسبة الإجمالية لإلتزام الشركات الجزائرية عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة هي 63% مع تفاوتها من شركة إلى أخرى (فداوي، 2017).

ان تحليل مشكلة اختلاف آراء الباحثين حول أثر تبني المعايير على جودة المعلومة المالية ضروري قبل المضي قدما للإجابة على اشكالية بحثنا؛ ويساعدنا على ذلك، ولعل أفضل اجابة عن ذلك ما توصلا إليه كل من affes وlabelle «أنه في سياق التوحيد والتأثير الخارجي لتوحيد المحاسبة؛ بيئة المعلومات لها الأسبقية على جميع التفسيرات المؤسسية لجودة المعلومات المالية، وأن ممارسات ادارة النتيجة حاضرة ومرئية وأن السلطة النظامية تستطيع التحكم فيها من خلال النظام الجبائي؛ كذلك متابعة المحللين من شأنه الحد من ادارة النتيجة، كما أن خصائص المؤسسة؛ ودرجة احترام المعايير وإطارها النظري يحد من ادارة الأرباح ويزيد من موثوقية المعلومة المالية" (Affes و Labelle، 2016).

3.القيمة المضافة المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

ان دراستنا تتميز عن الدراسات السابقة في كونها؛ لا تدرس أثر تبني IAS فقط على جودة المعلومة المالية، وانما تدرس أثر اعتماد SCF و المستمد من هذه المعايير في تاريخ معين على جودة المعلومة المالية، من خلال دراسة الافصاح المحاسبي لكل الشركات المسعرة في بورصة الجزائر لفترة

زمنية أطول (2015-2018)، ودراسة كذلك كل القوائم المالية الأساسية(من ميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغيرات الأموال الخاصة؛ والملحق) مع التركيز على خاصية توصيل المعلومة، ومن خلال دراسة الملاءمة مع التركيز على خاصية التوقيت المناسب، وقد اهتمت دراستنا أكثر بالملحق والملاحظات كأداتين توفران التفسيرات الضرورية لفهم أفضل لباقي القوائم المالية.

II- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومة

سوف ندرس أثر SCF على جودة المعلومة، نظريا من خلال دراسة SCF والإطار النظري له؛ وعمليا من خلال دراسة جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر.

1.قواعد عرض المعلومة المالية وفق (SCF)

الجزائر وفي سياق السعي للإندماج في المحيط الإقتصادي العالمي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واصلت تكييف منظومتها التشريعية مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارية بما في ذلك نظامها المحاسبي المالي (سيد، 2013) (ممثل الحكومة الجزائرية،، 2007)، والذي كان الهدف من خلاله (SCF)هو خدمة الإستثمار؛ وهذا من خلال اضفاء المزيد من المصداقية والشفافية عن الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية (بوزيد و نجار، 2019)، فالجزائر لم تتبن أبداIAS ، و إنما قامت بإعداد نظام محاسبي مالي مستمد من المعايير الدولية خاصة في جانب الإطار التصوري وكيفية عرض القوائم والتقارير المالية (Yahi, Norredine; CNC، 2019).

لقد اهتم SCF بالمعلومة المالية وبكيفية عرضها، وهذا يتجلى من خلال الإطار التصوري له؛ والذي عرف "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" (قانون رقم 07-11، 2007).

يطبق النظام المحاسبي المالي " على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية ... مع استثناء الأشخاص الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية." ، حيث يطبق على " الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛ التعاونيات؛ الأشخاص الطبيعيين أو المعنيين المنتجين للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة، وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي" ، مع العلم أنه "يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعد رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة" (قانون رقم 07-11، 2007).

"يتضمن النظام المالي اطارا تصوريا للمحاسبة المالية؛ ومعايير محاسبية؛ ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، من بينها: قابلية الفهم؛ الدلالة؛ المصداقية؛ قابلية المقارنة؛ ..."، ويجب أن تستوفي المحاسبة إلتزامات التنظيم والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها." (قانون رقم 07-11، 2007).

"تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل. تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة: الميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغير الأموال الخاصة؛ ملحق يحدد القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج." ، و" يجب أن تعرض الكشوف المالية بصورة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته ..."، و" توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة"، كما " يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية" (قانون رقم 07-11، 2007).

وقد عرف SCF الخصائص النوعية للمعلومات الجيدة والمستمدة من القوائم والتقارير المالية كما يلي (قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق 26 يوليو سنة 2008، 2008):

المصداقية: جودة المعلومة عندما تكون خالية من الخطأ أو الحكم المسبق المعتبر والتي ممكن أن يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة عما هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن ينتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة.

الصورة الصادقة: الهدف الذي تستوفيه الكشوف المالية للكيان، من حيث طبيعتها ونوعيتها وفي ظل احترام قواعد المحاسبة، ويكون بمقدورها تقديم معلومات مناسبة عن الوضعية المالية للكيان وأدائه وعن تغيرات وضعيته المالية .

الأهمية النسبية: تكون المعلومات ذات دلالة إذا كان من الممكن أن يسبب عدم بيانها أثرا ما على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستعملون استنادا إلى الكشوف المالية.

القابلية للفهم: نوعية معلومة ما عندما يكون من السهل فهمها من طرف أي مستعمل له معرفة معقولة بالأعمال والنشاطات الإقتصادية وبالمحاسبة وله الإرادة على دراسة المعلومة بكيفية جادة بما فيه الكفاية .

الحياد: يجب أن تكون المعلومة المحاسبية حيادية، ويجب ألا تكون موضوع انحياز أو تفضي إلى بيانات مغرضة ونتائج معدة سلفا .

الدلالة: جودة المعلومة عندما يمكن أن تؤثر في القرارات الإقتصادية للمستعملين من خلال مساعدتهم على تقدير الأحداث الماضية أو الحاضرة أو القادمة أو على تأكيد تقديراتهم السابقة أو تصويبها .

الشفافية: توافق الشفافية إحلال بيئة تكون فيها المعلومات عن الشروط والقرارات والأعمال متوفرة وواضحة ومفهومة من جميع الفاعلين في السوق. ويكون تقديم المعلومات الشفافة والمفيدة عن الفاعلين في السوق المالية وعملياتهم أساسيا لوجود سوق مالي يطبعه الإنضباط والحيوية.

2.جودة المعلومات المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر

1.2.بورصة الجزائر

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة الجزائر للقيم المنقولة سوقاً للأسهم وسوقاً للسندات (SGBV;، 2019)،حيث تتكون سوق الأسهم من؛ السوق الرئيسية الموجهة للشركات الكبرى، ويوجد حالياً خمسة (05) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي : مجمع صيدال؛ مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي؛ أليانس للتأمينات؛ أن – سي ا- رويبة؛ مؤسسة بيوفارم، و سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012؛ ويمكن لها أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق مُحكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم، و AOM Invest هي الشركة الوحيدة المدرجة في هاته السوق.

تتكون سوق سندات الدين من؛ سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم، وسوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية، وتأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حالياً أكثر من 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري.

2.2.مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الجزائرية الخاضعة لSCF ؛ وهي المؤسسات المعرفة بموجب المواد 2 و4 من القانون 07-11 ، أما عينة الدراسة؛ فهي المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر والمتمثلة في: أليانس للتأمينات؛ رويبة للعصائر؛ فندق الأوراسي؛ صيدال؛ بيوفارم (جدول رقم 1)"معلومات حول عينة الدراسة الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة" (الملحق 1)؛ بافتراض أنها الأكثر إلتزاما عن غيرها بالنظام المحاسبي المالي وهذا نظرا لطبيعة ملكيتها بصفتها شركات أموال أسهمها

متداولة في البورصة؛ خاضعة لرقابة المدققين ؛ وللجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها؛ اضافة الى المحللين الماليين والأطراف الأخرى المهتمة على غرار المساهمين الحاليين و المحتملين .

أما مجال الدراسة الزماني؛ من السنة 2015 والتي تعتبر السنة التي أدرجت فيها آخر مؤسسة في بورصة الجزائر؛ الى السنة 2018، مع استبعاد سنتي 2019 و2020 نظرا لتأثر قوائمهما المالية بالأزمة الصحية العالمية كوفيد .19

3.2.بيانات الدراسة

تشمل بيانات الدراسة القوائم المالية الأساسية "كونها الوسيلة التي يتم بها توصيل المعلومات المالية الى المستفيدين منها" (نشمة و نعيجي، 2020) ممثلة في الميزانية؛ حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة؛ جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة؛ جدول تغير الأموال الخاصة، والملحق (تطور التثبيتات وأصول مالية غير جارية؛ جدول الإهتلاكات؛ جدول خسائر القيمة في التثبيتات و الأصول الأخرى غير الجارية؛ جدول المساهمات "فروع وكيانات مشاركة"؛ جدول المؤونات؛ و كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند اقفال السنة المالية)؛ والملاحظات المرتبطة بجميع القوائم المالية والملاحق والمتضمنة في التقارير المالية للسنوات من 2015 و إلى غاية 2018. وقد تم الحصول على جميع هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة الجزائر (SGBV;، 2019)؛ وموقع سلطة ضبط السوق المالي (COSOB، 2019)؛ والمواقع الإلكترونية الرسمية للشركات عينة الدراسة والمتمثلة في: أليانس للتأمينات (Allianceassurance، 2019)؛ صيدال (groupe saidal;، 2019)؛ بيوفارم (BIOPHARM، 2019)؛ رويبة (NCA Rouiba;، 2019)؛ والأوراسي (EGH EL AURASSI;، 2019).

4.2.تحليل جودة المعلومة المتضمنة في القوائم المالية لعينة الدراسة

من أجل الحكم على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر؛ قمنا بتطبيق طريقة المتغيرات الوهمية (Dummy variables) ؛ وهذا من خلال مقارنة مخرجات القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر مع الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومع النظام المحاسبي المالي، وهذا من خلال التركيز على خاصية توصيل المعلومة (communication)؛ توافق المعلومة مع SCF من حيث العرض والمحتوى؛ وجود مكملات اعلام ضرورية لفهم القوائم المالية الأساسية(ملاحق وملاحظات)؛ إضافة إلى القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛ ومن حيث الملاءمة (التوقيت المناسب)، بحيث اذا إلتزمت الشركة بالنظام المحاسبي المالي أعطيت المتغير الوهمي (1)؛ و إذا لم تلتزم أعطيت المغير الوهمي (0)، ثم تحديد النسبة المئوية للإلتزام من عدمه للفترة الممتدة من 2015 الى 2018.

من أجل الوقوف على جودة المعلومة المستقاة من القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، قمنا بدراسة: جودة الإفصاح وتوصيل المعلومة، ومدى توافق القوائم المالية لهذه الشركات مع SCF من حيث شكل العرض والمحتوى، ومكملات الإعلام الضرورية لفهم أفضل للميزانية؛ وحساب النتائج؛ وجدول سيولة الخزينة؛ وجدول تغير الأموال الخاصة، والملاحظات على مستوى القوائم المالية الأساسية، ووجود الملاحظات المشار إليها ضمن القوائم المالية الأساسية - بما في ذلك الملحق- في التقارير المالية، والإفصاح عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية، اضافة إلى ذلك قمنا بدراسة خاصية الملاءمة حيث ركزنا على التوقيت المناسب وقابلية المقارنة، وقد استعنا لتحليل نتائج المشاهدات ببرنامج الإكسيل Excel .

III- تحليل النتائج

هدفنا من الدراسة معرفة أثر تبني المعايير IAS على جودة المعلومة المالية المقدمة من طرف المؤسسات، من أجل ذلك قمنا بمسح وثائقي للعديد من الدراسات التي تناولت أثر المعايير IAS على جودة المعلومة في مختلف دول العالم، كذلك دراسة أثر النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات المالية المستمدة من القوائم المالية للمؤسسة؛ مع دراسة حالة الشركات المسعرة في بورصة الجزائر.

1.تحليل نتائج تبني المعايير الدولية

تبني المعايير في أغلب دول العالم اضفى جودة كبيرة على المعلومة المالية؛ في مقابل ذلك افسح المجال امام الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال تعدد الطرق المحاسبية واعتماد محاسبة القيمة العدلة مما أثر سلبا في جودة المعلومة، فالمشكل لا يكمن في المعايير في حد ذاتها بما في ذلك المحاسبة على أساس القيمة العادلة؛ ولكن يكمن الخلل في المكلف بمسك المحاسبة؛ في طريقة فهمه وتطبيقه للمعايير.

فالشركات التي كانت لها الرغبة في دخول سوق رأس المال الأمريكي واجهت مشكلة عدم تجانس (تناسق) المعلومات؛ لذلك كان لزوما عليها أن يتوافق عدد معين من معلوماتها المالية مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة الأمريكية(US GAAP) (Lenormand و Touchais، 2009)، تبني IAS/IFRS من أغلب دول العالم بصفة اجبارية أو اختيارية؛ و التقارب الذي حدث بين IASB وfasb سهل عملية انتقال رؤوس الأموال من والى الأسواق المالية خاصة الأمريكية؛ يراه الكثير من الباحثين أنه نتيجة تبني IAS/IFRS ويدل على زيادة جودة المعلومة المالية، الا أننا نرى غير ذلك؛ فالمؤسسات التي تبنت المعايير (IFRS& GAAP)اختياريا كانت لها الرغبة في دخول أسواق

مالية من أجل زيادة أموالها الخاصة وزيادة نتائجها؛ وبما أنه يوجد شرط تجانس المعلومة المالية فقد استجابت لمعايير المحاسبة الدولية؛ وقد كان لها ما أرادت، والا كيف نفسر الفضائح المالية والتي لا تزال مستمرة؛ فضيحة بعد فضيحة و أزمة مالية بعد أخرى، كيف نفسر اليوم انتقال الأموال إلى بيئات ودول توجد بها قوانين ضعيفة أو لا توجد أصلا؛ دول لا توجد بها محاسبة و إن وجدت فإن من خصائصها الأساسية التكتم والضبابية (عكس الشفافية)؛ دول مثل بنما؛ رأس الخيمة؛ الجزر العذراء البريطانية ... أو ما يعرف بالجنات الضريبية والتي تحتضن شركات الأوفشور.

2.تحليل نتائج تبني SCF

أما في بيئة الأعمال الجزائرية، النظام المحاسبي المالي يتميز بإطار نظري جيد مستمد منIAS ؛ وقد أعطى أهمية كبيرة لجودة المعلومة المالية، في مقابل ذلك أفسح المجال أمام التقديرات الشخصية وبالتالي المحاسبة الإبداعية، ان هدف SCF من وراء ذلك هو إعطاء فرصة للمؤسسات لتكييف المحاسبة المالية وفق طبيعة نشاطها وحجمها ووفق التكلفة والعائد المتوقعين من المعلومة المالية، إلا أن كل ذلك ممكن أن يستغل من المؤسسات لتحقيق أهداف خاصة.

كما أنه، هناك طلب قليل على المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية للمؤسسات الجزائرية، ما عدا ادارة الضرائب و التي تعد أول طالب للقوائم المالية ولكن وفق القواعد الجبائية (المحاسبة القانونية)؛ ما يضطر معد القوائم المالية الى الإهتمام بالمحاسبة الجبائية أكثر من المحاسبة المالية والموجهة أساسا الى المستثمر، فمستخدمو القوائم المالية والأطراف المهتمة أصبحوا متخوفين و يشككون في المعلومة المالية المستمدة من القوائم و التقارير المالية؛ والتي يفترض أن تبنى قراراتهم المالية عليها (Haddouche، 2019).

1.2.من حيث الإفصاح وتوصيل المعلومة

من خلال دراسة جودة الإفصاح وتوصيل المعلومة، تم التوصل إلى أن جميع المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر تقوم بالإبلاغ سنويا عن قوائمها المالية الأساسية؛ والمتمثلة في الميزانية (أصول و خصوم)؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغير الأموال الخاصة؛ والملحق، للسنوات الأربعة مجال الدراسة (من 2015 الى 2018) بمعدل 88% في الإجمال، حيث أن أليانس تفصح عن قوائمها المالية بمعدل 60% فهي تلتزم بتوصيل ميزانيتها وجدول حساب النتائج والملحق للسنوات الأربعة مع عدم تقديمها لجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، أما رويبة فقد أفصحت عن قوائمها المالية بمعدل 90% حيث قدمت القوائم المالية الخمسة مع اهمالها لجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة لسنة 2016، أما شركتي الأوراسي وصيدال فأفصحتا عن قوائمهما المالية بنسبة 100%، في حين كان افصاح بيوفارم عن قوائمها المالية بمعدل 90% حيث لم

تفصح عن جدول تغير الأموال الخاصة لسنتي 2016 و2017 على التوالي، مع ملاحظة أن الشركات عند إعداد حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة تختار طريقة واحدة من الطريقتين المقترحتين من طرف SCF؛ ان هذا وان كان مسموح به قانونا الا أن الطرق الأخرى يمكنها تقديم معلومات مكملة لمستخدمي القوائم المالية .

2.2.من حيث مدى توافق القوائم المالية مع SCF من حيث شكل العرض والمحتوى

من خلال دراسة توافق القوائم المالية مع SCF من حيث شكل العرض والمحتوى، تم التوصل إلى أن القوائم المالية المفصح عنها من قبل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للسنوات من 2015 الى 2018 تتوافق من حيث شكل العرض والمحتوى مع SCF بمعدل 73% (في حين هناك بعض القوائم لبعض السنوات التي لا يمكن ابداء رأي حولها نظرا لعدم توافرها أصلا)، حيث تميز عرض كل من الميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ وجدول تغير الأموال الخاصة بالتطابق معSCF ؛ ما عدا شركة صيدال والتي لم تحترم طريقة اعداد و عرض جدول تغير الأموال الخاصة للسنوات الأربع خاصة من حيث ترتيب الأرصدة؛ حيث من المفترض أن تكون الإنطلاقة من ن-2 ثم ن-1 فالسنة ن؛ لكن من حيث المحتوى جميع المعلومات متوافرة، أما الملحق المقدم من طرف هذه الشركات للسنوات الأربع فهو لا يتوافق بتاتا مع الحد الأدنى لSCF ، ان توافق القوائم المالية المفصح عنها من قبل هذه الشركات مع SCF يسمح بإجراء مقارنات مع السنوات السابقة لنفس الشركات كونها تحتوي على عمود بمبالغ السنة N وعمود بمبالغN-1 ؛ أو مع قوائم مالية لشركات أخرى نظرا لتوافر خاصية التجانس .

3.2.مكملات اعلام ضرورية لفهم أفضل للميزانية؛ وحساب النتائج؛ وجدول سيولة الخزينة؛ وجدول تغير الأموال الخاصة

من خلال دراسة توافق الملحق مع الحد الأدنى لSCF ، تم التوصل إلى أن المعلومات المالية المفصح عنها ضمن الملحق تتوافق مع الحد الأدنى ل SCF بمعدل 17.5% في الاجمال، 0% لأليانس؛ 16.67% لرويبة والأوراسي وصيدال؛ 37.5% لبيوفارم، وهي معدلات متدنية، حيث كان الإهتمام بالإفصاح عن تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية بمعدل 25%؛ وجدول الإهتلاكات بمعدل 15%؛ وجدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية بمعدل 5%؛ وجدول المساهمات بمعدل 40% (100% لصيدال وبيوفارم و0% لباقي الشركات)؛ وجدول المؤونات بمعدل 5%؛ وكشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند اقفال السنة المالية بمعدل 15%.

ومن خلال دراسة مدى وجود إشارة إلى الملاحظات على مستوى القوائم المالية الأساسية، تبين أن الشركات عينة الدراسة تهتم بالإشارة الى وجود ملاحظات ضمن قوائمها المالية بمعدل 24%، وكل هذه الإشارات بوجود ملاحظات جاءت في قائمتي الميزانية وحساب النتائج؛ ما عدا اشارة واحد بجدول سيولة الخزينة لشركة رويبة لسنة 2015، ومن دراسة وجود الملاحظات المشار إليها سابقا ضمن الملاحق أو ضمن التقرير المالي، لاحظنا وجود الملاحظات المشار إليها سابقا ضمن القوائم المالية الأساسية بما في ذلك الملحق؛ في التقارير المالية بمعدل 58%؛ كلها تدور حول بنود الميزانية وحساب النتائج، بمعدل 0% لشركة أليانس وصيدال؛ و 42.28% لكل من رويبة والأوراسي؛ و 14.28% لبيوفارم.

ومن خلال دراسة الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية، تم التوصل إلى أن الشركات عينة الدراسة تفصح عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية بمعدل 22.85%، 14.28% لأليانس؛ 28.57% لرويبة؛ 32.14% للأوراسي؛ 0% لصيدال؛ و39.28% لبيوفارم، 75% لمدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير و كل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها؛ و40% لبيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف فصول الكشوف المالية؛ و35% للإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الإختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما؛ 0% تفسيرات لعدم ادراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات اعادة الترتيب والتعديلات للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة؛ وكذلك 0% التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من أجل الحصول على تخفيفات جبائية؛ 10% تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ : تبرير هذه التغيرات؛ التأثير في النتائج و رؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة والسنوات المالية السابقة؛ طريقة الإدراج في المحاسبة؛ و 0% بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات، و اعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة و الخاصة بالسنة المالية السابقة.

وفقSCF ، تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم، وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ وجدول تغيرات الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة، وهذا ما لم نجده في القوائم والتقارير المالية للشركات عينة الدراسة، حيث اهتمت بالملاحظات لقائمتي الميزانية وحساب النتائج مع اهمال تقديم ملاحظات حول جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

كما أن الملحق وفق SCF وثيقة تلخيص، يعد جزء من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية الأخرى، ويتمم إذا اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئي

الحسابات، وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب اظهارها في الملحق وهما؛ الطابع الإعلامي الملائم والأهمية النسبية، لذلك فالملحق يجب ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات المهتمة بالوضعية المالية للمؤسسة.

ان اعطاء الحرية للمؤسسة في اعداد الملحق واظهار الملاحظات وفق ما تراه هي مهم وملائم؛ غلب الحكم الشخصي وأفرغ الملحق من محتواه المالي، فأغلب ملاحق وملاحظات المؤسسات عينة الدراسة لا تضفي زيادة على قراءة وتفسير القوائم الأخرى؛ كأن تذكر مثلا بند من بنود الميزانية أو حساب النتائج وتقارنه بالسنة السابقة.

4.2.من حيث الملاءمة (التوقيت المناسب)

أما من حيث الملاءمة (التوقيت المناسب للمعلومة)، توصلنا الى ان الشركات عينة الدراسة تقوم بالإعداد والإفصاح عن قوائم مالية لفترات وسطية بمعدل 45% لفترة 30 جوان من كل سنة؛ وبمعدل 5% لفترة 30سبتمبر؛ و0% لباقي الفترات (كل نهاية شهر؛ 31 مارس؛ ...)، وبمعدل 100% لأليانس؛ 75% لكل من رويبة وبيوفارم؛ و0% للأوراسي وصيدال.

ان الكشوف المالية وفق SCF، يجب تقديمها في مدة لا تزيد عن ستة أشهر بعد اقفال السنة المالية، وبهذا تصبح المعلومات المالية المتضمنة بها تاريخية وقد لا تكون مناسبة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب، لذلك تحرص COSOB على الشركات من أجل اعداد كشوف مالية نصف سنوية وفق نفس القواعد والأطر التي تعد بها الكشوف السنوية، إلا أن المؤسسات عينة الدراسة لا تهتم كفاية بذلك خاصة شركتي الأوراسي وصيدال واللتان لم تقدما أي قائمة نصف سنوية، مما يجعل المعلومة المالية لا تتسم بالتوقيت المناسب وبالتالي تقل جودتها.

IV- الخاتمة

ساهمت هذه الدراسة في اعطاء نظرة حول أثر المعايير على جود المعلومة في العالم من خلال استعراض بعض الدراسات السابقة، كما ساهمت في معرفة أثر تبني النظام المحاسبي المالي والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم المالية للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر.

1.النتائج

- من خلال الدراسات النظرية توصلنا إلى ان تبني المعايير اضفى جودة كبيرة على المعلومة المالية في مختلف دول العالم التي تبنت المعايير؛ في مقابل ذلك افسح المجال امام الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية مما أثر سلبا في جودة المعلومة .

- النظام المحاسبي المالي اهتم بجودة المعلومة المالية؛ وذلك يتجلى بوضوح في الإطار التصوري للمحاسبة المالية؛ وقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها؛ والذي يسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، من بينها: قابلية الفهم؛ الدلالة؛ المصداقية؛ قابلية المقارنة.

- المؤسسات الجزائرية المسعرة في بورصة الجزائر تلتزم بالإفصاح وبالإبلاغ عن معلوماتها المالية في حدود 88% في الإجمال؛ إلا أن هذه النسبة تتفاوت من شركة إلى أخرى ومن سنة الى أخرى كذلك.

- المعلومة المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات الجزائرية في القوائم والتقارير المالية لا تتميز بالجودة الكافية كونها تهمل الملحق والملاحظات واهمالها كذلك للقوائم والتقارير المالية للفترات الوسطية.

- عدم اتسام المعلومة المالية المفصح عنها من طرف المؤسسة الجزائرية بالجودة؛ راجع لعدم الإلتزام بالتشريع بما في ذلك النظام المحاسبي المالي.

2 الاقتراحات

- مراجعة النظام المحاسبي المالي من أجل تجاوز قصوره في بعض النواحي؛ وتدليل صعوبات تطبيقه في نواحي أخرى، مع اعادة تهيئة البيئة المناسبة للتطبيق خاصة ما تعلق بجانب التكوين؛

- الحرص على تطبيق النظام المحاسبي المالي؛ لأن المشكل الحقيقي هو عدم الإلتزام الفعلي ب SCFمع الإهتمام أكثر بالملحق والملاحظات؛

- تفعيل نظامي الرقابة الخارجية والحوكمة لأنهما الضامنين لموثوقية المعلومة المالية؛

- قيام الشركات بالإبلاغ المالي من خلال نشر تقرير محافظ الحسابات كونه يحتوي معلومات مالية ذات جودة أفضل من تقرير التسيير الذي تنشره الشركات والذي يغلب عليه الطابع التسويقي للشركة.

3.آفاق الدراسة

-النظام المحاسبي المالي مستمد في أغلبه منIAS ، لكن ما مدى اعتماده عليها؟ بالخصوص أن معايير المحاسبة الدولية تغيرت باستمرار والنظام المحاسبي المالي بقي دون تغيير، ما مدى التفاوت؟

-لماذا لم تتبنى الجزائر معاييرAIS ؟ وإذا اختارت الجزائر ذلك، ما هي الآثار او النتائج المتوقعة على مختلف المستويات، سوق النقد؛ سوق رأس المال؛ الجباية؛ الاستثمار المحلي والأجنبي.

-كيف يمكن الوصول إلى محاسبة مالية مثلى تعكس واقع المؤسسة؟

- كيف يمكن إدراج المعلومات الغير مالية في القوائم المالية؛ كالمحاسبة عن التنمية المستدامة والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

V- المراجع

- Affes, h., & Labelle, r. (2016). Impact de la mise en application des IFRS sur la qualité de l'information financière : une étude internationale. *Revue Française de Gouvernance d'Entreprise, 16*, 59-87.
- Allianceassurance. (2019, décembre 03). *Relations Actionnaires*. Récupéré sur alliance assurances: www.allianceassurances.com.dz
- BIOPHARM. (2019, Décembre 05). *Relations investisseurs*. Récupéré sur BIOPHARM: https://www.biopharmdz.com
- Christensen, H. B., Lee, E., Walker, M., & Zeng, C. (2015). Incentives or standards: What determines accounting quality changes around IFRS adoption? *European Accounting Review, 24*(01), 31-61.
- COSOB. (2019, décembre 06). *La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse*. Récupéré sur La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse: https://www.cosob.org/
- Daske, H., & Gebhardt, G. (2006). International financial reporting standards and experts' perceptions of disclosure quality. *Abacus, 32*(3), 461-498.
- EGH EL AURASSI;. (2019, Décembre 07). *Espace actionnaires*. Récupéré sur Hotel el aurassi: https://www.el-aurassi.com
- Frings, G. W., Frings, M. C., & Mastilak, M. C. (2012). Does IFRS Stand for InFormation Risk? *Financial Analysts Journal*, 17-21.
- groupe saidal;. (2019, Décembre 04). *RAPPORT DU CONSEIL D'ADMINISTRATION*. Récupéré sur GROUPE SAIDAL: www.saidalgroup.dz
- Haddouche, K. (2019, Novembre 30). Séminaire régional Est Recensement des difficultés d'application du Système Comptable Financier (SCF). (M. Beghriche, Intervieweur)
- hoogevorset, h. (2019, Novembre 5). *IFRS Foundation*. Consulté le 11 22, 2019, sur IFRS: https://www.ifrs.org/news-and-events/2019/11/the-iasb-from-financial-to-integrated-standard-setter/
- IFRS Foundation. (2019, Novembre 22). *IFRS Foundation*. Récupéré sur IFRS: https://www.ifrs.org/use-around-the-world/use-of-ifrs-standards-by-jurisdiction/#1
- Lenormand, G., & Touchais, L. (2009). Les IFRS améliorent-elles la qualité de l'information financière? approche par la value relevance. *comptabilité- controle- audit, 15*(2), 145-163.
- Marina, A. (2018). Outcomes of IFRS adoption on financial reporting quality: a review of the literature. Dans I. Jindrichovska, & D. Kubickova (Éd.), *IFRS-global rulus and local use*, (pp. 68-78). prague.

- NCA Rouiba;. (2019, Décembre 03). *Télécharger nos rapports*. Récupéré sur NCA Rouiba: http://www.rouiba.com.dz
- Saadi, T. (2014). Le contenu informationnel du résultat net après l'introduction des normes IFRS. *Gestion 2000, 31*(4), 17-33.
- SGBV;. (2019, 12 22). *Bourse d'Algérie*. Récupéré sur http://www.sgbv.dz
- Yahi, Norredine; CNC. (2019, Novembre 30). évaluation et révision du SCF: approche; méthodologie; évaluation et finalisation. *séminaire régional EST, recensement des difficultés d'application du SCF*. Constantine, Algérie.
- Zogning, F. (2013). Normalisation comptable internationale et qualité de l'information financière: Quel bilan pour les IFRS? *Journal Of Global Business Administration, 5*(1), 70-79.

- الحطاب ,ط .م .(2012) .*قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة* .كلية الأعمال، جامعة عمان العربية ,الأردن.
- الشيرازي ,ع .(1990) .*نظرية المحاسبة* .الكويت :ذات السلاسل.
- بوزيد ,ا & .,نجار ,أ .(2019) .مدى مواكبة المشرع الجبائي لقواعد النظام المحاسبي المالي في المعالجة المحاسبية على ضوء القوانين الجبائية لسنة 2018. *مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة*.144-130 ,(02)*03* ,
- حنان ,ر .(2006) .*النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير* .الأردن :دار وائل للنشر.
- دواق ,س & .,بلعجوز ,ح .(2018) .الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة 2017-2015. *مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية* ,(02)*11* , 233-247.
- دواق ,س & .,فرحات ,ع .(2019) .الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية .*مجلة العلوم الإدارية و المالية*.27-11 ,(01)*03* ,
- سيد ,م .(2013) .الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية .*مجلة الإقتصاد الجديد*-203 ,(9) 224.
- عبد السيد ,ن .(2009) .*محاسبة الجودة مدخل تحليلي* .الأردن :دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- فداوي ,أ .(2017) .مدى إلتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة .(2015-2014)*مجلة الباحث*.67-57 ,(17)
- قانون رقم ,2007) .11-07نوفمبر .(25الجريدة الرسمية عدد .74*يتضمن النظام المحاسبي المالي* .الجزائر :الجريدة الرسمية عدد 74بتاريخ 25نوفمبر.2007
- قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429هـ الموافق 26يوليو سنة ,2008) .2008جويلية .(26يحدد قواعد التقييم و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الملحق 3معجما يتضمن تعاريف المصطلحات التقنية المحاسبية .الجزائر :الجريدة الرسمية عدد 19بتاريخ 25مارس .2009
- كيسو ,د & .,ويجانت ,ج .(2005) .*المحاسبة المتوسطة*) .(Vol. 1أ .حجاج (.Trad ,السعودية :دار المريخ للنشر.
- مجمع اللغة العربية .(2004) .*المعجم الوسيط* .مصر :مكتبة الشروق الدولية.

❖ مزياني ,ن ,2009) .ماي .(أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي .*مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية*.197-183 ,(4)

❖ ممثل الحكومة الجزائرية ,2007) .;سبتمبر .(3-4تقديم مشروع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي و مناقشته .31-1 .الجزائر :الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الأولى رقم 21الفترة التشريعية السادسة الدورة العادية الأولى.

❖ نشمة ,ي & .,نعيجي ,ع .(2020) .مدى مصداقية وشفافية القوائم المالية المجمعة لمجمع الشركات وفقا للنظام المحاسبي المالي في الجزائر .*مجلة بشائر إقتصادية*.733-718 ,(2)*6* ,

❖ هندريكسن ,إ .(2005) .*النظرية المحاسبية*) .ك .أبو زيد (.Trad ,مصر :المكتب الجامعي الحديث.

VI- الملاحق

الجدول 1: "معلومات حول عينة الدراسة الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة"

(القيمة) اسم الشركة	أليانس للتأمينات	رويبة للعصائر	فندق الأوراسي	صيدال	بيوفارم
الرمز	ALL	ROUI	AUR	SAI	BIO
مجال النشاط	التأمينات	الصناعة الغذائية	فندقة	صناعة الأدوية	صناعة الأدوية
القيمة الإسمية للسهم	200	100	250	250	200
عدد الأسهم	5 804 511	8 491 950	6 000 000	10 000 000	25 521 875
ISINرمز	DZ0000010037	DZ0000010045	DZ0000010029	DZ0000010003	DZ0000010052
تاريخ الإدراج في البورصة	2011	2013	2000	1999 (20% من رأس المال)	2015
القيمة السوقية العائمة. 1000دج بتاريخ 2019/12/03	752481	462811	655200	1160000	6176935

المصدر: من إعداد الباحثين.

[1]- في هذا المقال عند استخدام كلمة معايير المحاسبة الدولية IAS؛ نقصد من خلالها معايير المحاسبة الدولية سارية المفعول IAS والتي وضعها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB؛ والتفسيرات التي وضعتها لجنة تفسيرات المعايير SIC، والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS والتي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB؛ بما في ذلك التفسيرات التي تطورها لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRIC.

[2]- استخدمنا مصطلح المعلومات المالية بدلا عن المعلومات المحاسبية كون المحاسبة أصبحت محاسبة مالية.